المجلة العلمية لكلية السياحة والفنادق
العدد 14 ، الإصدار الثاني (2017)
الرقم الدولى التسلسلى: 2314-7024

JOURNAL OF THE FACULTY OF TOURISM AND HOTELS

دور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي

محمد شبيب الخصاونة

كلية عجلون الجامعية ـ جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي من وجهة نظر طلبة تخصص السياحة في كلية عجلون الجامعية للعام الدراسي 2016/2015م. تم اختيار عينة عشوائية من بلغ قوامها (60) طالباً وطالبة ممن يدرسون تخصص سياحة في كلية عجلون الجامعية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء الاستبانة والمكونة من (29) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي (**دور التشريعات السياحية الأردنية في توفير الحماية للسياح، دور التشريعات السياحية الأردنية في توفير الحماية للمرافق السياحية، دور التشريعات في تفعيل الإجراءات الإدارية لتعزيز الأمن السياحي**).

بعد التأكد من صدقها وثباتها تم تطبيقها على أفراد العينة. وقد أظهرت النتائج أن دور التشريعات تراوح بين متوسط وعالي وان الدور على الاداة ككل كان متوسطا، ولم تظهر فروقا ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس في حين ظهرت فروق داله احصائيا تبعا لمتغير المؤهل العلمي وكانت الفروق لصالح البكالوريوس. وفي ضوء تلك النتائج تم الخروج بمجموعة من التوصيات من أبرزها اعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالسياحية من خلال تخفيف حدة الاجراءات الادارية في استقبال السياح، وتطوير الانظمة والتشريعات بحيث تصبح أكثر مرونة لمواكبة المستجدات في القطاع السياحي.

الكلمات المفتاحية: التشريعات، السياحة، الامن السياحي

مقدمة

أصبحت السياحة تمثل أهم ظاهرة اقتصادية واجتماعية في عالم اليوم، حيث تحتل صناعة السياحة كقطاع إنتاجي موقعاً مهماً في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية. كما يعتبر قطاع السياحة أسرع القطاعات الاقتصادية من حيث النمو المطرد. وتشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية إلى أن عوائد السياحة أصبحت تشكل نسبة عالية من الاقتصاد القومي للدول.

يعرف عبيدات السياحة (2000) بأنها مجموعة العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييراً وقتياً وتلقائياً وليس لأسباب تجارية أو حرفية' أما السائح فانه يوصف بأنه أي شخص يسافر لمدة أربع وعشرين ساعة أو أكثر لبلد غير بلده لأغراض قضاء وقت الفراغ (Leisure)، أو التجارة (Business)، أو

الشؤون العائلية (Family)، أو زيارة الأصدقاء (Friends)، أو القيام بمهمات رسمية (Meeting Mission) (أبورمان، 2013).

تشير الإحصاءات إلى أن عدد سياح المجموعات (القادمين إلى الأردن عبر السفر المنظم) بلغ (718656) سائح بمعدل زيادة عن العام السابق 51,4% ويشكلون اكثر من (19%) من مجموع السياح من مختلف الجنسيات وغالبيتهم من أمريكا، فرنسا، ايطاليا، أسبانيا، بريطانيا، ألمانيا على التوالي وجنسيات أخرى، بينما تشكل الدول العربية المصدر الأساسي للسوق السياحي الأردني والذي يصل الى اكثر من 40% من مجموع السياح القادمين إلى المملكة (الرواشدة، 2014).

يؤكد et al Chen (2011) على تعدد المؤشرات الدالة على تنافسية القطاع السياحي، إلا أن هناك اتفاقا عاما بين المهتمين في القطاع السياحي يشير إلى أن الأمن والاستقرار هما حجرا الزاوية في تنافسية القطاع السياحي ما يعني أن التنافسية لا تتركز ببساطة على الأسعار وتكلفة البرامج السياحية بل لا بد من توفر عنصر الآمن والاستقرار في المناطق السياحية.

يمكن القول بأن الأمن السياحي يعتبر من أهم عوامل الجذب السياحي في الدولة فالعلاقة بين الأمن والسياحة علاقة إيجابية فعند توافر عناصر الأمن والاستقرار في بلد ما فإن السياحية تكون نشطة وجاذبه للسياح، وهذا ما يفسر حرص السياح على زيارة البلدان التي تتوافر فيها عناصر الأمان والاستقرار، بخلاف البؤر المتوترة فإنها تشهد عزوفا عن السياح حتى وإن توافرت فيها عوامل الجذب السياحي (الخدام، 2015)

تعريف الأمن السياحي:

يعرف الأمن السياحي بأنه " توفير الأمن لكل من السائح وموضوع السياحة، ويشمل أمن السائح، أمنه على نفسه وماله وعرضه وحمايته من الجرائم والمضايقات التي يمكن أن تقع عليه"(الجنحي وآخرون، 2004).
يعرف المجالي(2012) الامن السياحي "بأنه منظومة من المفاهيم التربوية والعقابية والإجرائية التي تحقق ظروف جاذبة لتنقل الناس بقطع النظر عن أهدافهم ومدة إقامتهم وديانتهم، بطمأنينة ويسر"
يشير Masron and Ayob (2014) إلى أن مفهوم الأمن السياحي لا يقتصر على الدولة التي تتوافر فيها عوامل الجذب السياحي بل يتعداها إلى السياح أنفسهم، فبرغم من أن البلدان السياحية مطالبة بتوفير عناصر الأمن والسلامة للسياح من لحظة دخولهم إلى لحظة مغادرتهم، فإن السياح أيضا مطالبون باحترام قوانين البلدان التي يقوم بزيارتها بقصد السياحة، فكثيرا ما يسبب هؤلاء السياح مشكلات أمنية وجرائم كجلب المخدرات والتهريب وتزييف العملة وجرائم التجسس. أما Payam (2016) ," فيعرف الأمن السياحي بمجموعة الخطط والإجراءات التي تهدف إلى حماية السياح من الهجمات والاعتداءات سواء المادية أم المعنوية ".

يرى الباحث أن مفهوم الأمن السياحي يشير إلى مجموعة الإجراءات التشريعية والتنظيمية التي تهدف إلى حماية السائح الجسدية والمالية والنفسية طوال فترة إقامته في بلد الإقامة وحتى مغادرتها.

الدراسات السابقة:

تكمن أهمية عنصر الأمن في أنه من أهم عوامل الجذب السياحي، والذي يرتكز على أساس توفير الأجواء النفسية التي تشعر السياح بالراحة والطمأنينة طول الفترة السياحيه، حيث يتسنى للسياح زيارة الأماكن السياحية في وسط ايجابي يكفل مصلحة الجميع (أحلام، 2010). وهذا ما أكدته دراسة (احمد، 2006) من أن الاستقرار السياسي والأمني يشكل دوراً كبيراً في عملية الجذب السياحي، ودراسة (بظاظو، 2010) من

أن الاستقرار السياسي والأمني في الأردن قد أسهم في تطور واضح في القطاع السياحي من الناحية الكمية والنوعية تمثل ذلك في حجم الحركة السياحية الدولية القادمة إلى الأردن، إضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات السياحية، وزيادة عدد شركات النقل السياحي والمطاعم وعدد العاملين في القطاع السياحي، وتطور مستويات التعليم السياحي والفندقي خلال الفترة من عام 1999-2009.

لأهمية موضوع الأمن السياحي فقد أجريت العديد من الدراسات حول هذا الموضوع فقد سعت دراسة (Payam, 2016) إلى اختبار العلاقة بين الأمن والسياحة، ودور شرطة السياحة في البوسنة والهرسك في تعزيز مفهوم السلامة والأمن في المرافق السياحية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن عناصر الأمن والسلامة تشكل الدعامة الأساسية لإيجاد السياحة التنافسية، كما أشارت النتائج أن الشرطة السياحية تساعد في خلق صورة ايجابية وتسهم في تسويق السياحة.

أما دراسة (الخدام، 2015) فقد هدفت إلى التعرف على دور الشرطة السياحية في حماية المنشآت السياحية والأثرية في الأردن، من خلال التطبيق على عينة مكونة من (150) شرطي من الشرطة السياحية في الأردن، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشرطة تقوم بدور كبير في تحقيق الأمن السياحي سواء على صعيد الإجراءات الإدارية أو على صعيد حماية السياح عن طريق تقديم الخدمات للسياح وعن طريق تامين المرافق السياحية.

هدفت دراسة (الغوينم،2015) إلى وضع تصور إستراتيجي لتحقيق الأمن السياحي في المملكة العربية السعودية، حيث تم اختيار عينة من القادة العاملين بوزارة الداخلية والذين لهم علاقة بالأمن السياحي ومسئولي الهيئة العامة للسياحة والآثار والمهتمين بصناعة السياحة والبالغ عددهم (51) فرد وقد أظهرت النتائج أن ملامح التصور الاستراتيجي للأمن السياحي يرتكز على تنمية جوانب القوة التي تسهم في تحقيق الأمن السياحي بدرجة مرتفعة ووجود الأماكن المقدسة ورغبة مسلمي العالم بزيارة هذه الأماكن وفق التشريعات الإسلامية السمحة، كما أشارت النتائج إلى أن من ابرز المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن السياحي في المملكة بدرجة مرتفعة حجم المسؤولية وضخامة المهام الواقعة على أجهزة الأمن في المشاعر المقدسة. من المهددات التي تحول دون تحقيق الأمن السياحي بدرجة مرتفعة محاولة بعض الدول التدخل في سياسة المملكة الخاصة بالسياحة الدينية.

هدفت دراسة (Abu Tayeh and Mustafa ,2011) إلى استكشاف الآثار المختلفة لتنمية السياحة في موقع البتراء في الأردن، وقد أشارت النتائج إلى وجود كثير من المظاهر السلبية كالحفريات غير المشروعة والخصائص المكانية غير الملائمة للمحلات التجارية وأن تلك الشواهد تشكل عائقا أمام الجذب السياحي.

يلاحظ من الدراسات السابقة أهمية توفر عنصر الأمن والسلام كركيزة أساسية في عمليات الجذب السياحي، وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الموضوع، إلا أن الدراسة الحالية تميزت عن الدراسات السابقة باستطلاع وجهة نظر عينة من طلبة تخصص السياحية في جامعة البلقاء التطبيقية حيث تمثل هذه الشريحة العنصر البشري المهم والذي يتم رفد القطاع السياحي به مستقبلا، في حين اقتصرت الدراسات السابقة على الجانب التحليلي النظري والذي يتمثل بتعرف على أهمية الأمن السياحي، أو من خلال التطبيق على عينات من افراد الشرطة السياحية مثل دراسة (الخدام، 2015) ودراسة (الغوينم، 2015).

مشكلة الدراسة:

يشكل القطاع السياحي في الأردن ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الأخرى لكونه يلعب دورا كبيرا في تحريك عجلة الاقتصاد وفي رفد الخزينة بالعملة الأجنبية، حيث يسهم قطاع السياحة بما معدله (15,7) في الدخل القومي. ويلاحظ أن اقتصاد العالم في المستقبل ستقوده بدرجة كبيرة قطاعات خدمية ثلاث هي: قطاع الاتصالات، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، وقطاع الخدمات السياحية. وتشكل القوانين والنظم التشريعية العمود الفقري للأمن السياحي فلا يمكن تحقيق الأمن السياحي دون وجود إطار قانوني يؤسس لموضوع الأمن السياحي ويسهم في تحقيقه، لذا فقد تحددت مشكلة هذه الدراسة بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

السؤال الاول: ما دور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة لدور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي يعزى لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي؟

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على دور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي.
2- التعرف على الاختلافات بين أفراد العينة في دور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي تبعا لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي.

أهمية الدراسة:

من المؤمل أن تسهم هذه الدراسة في إفادة القطاعات الآتية:

1- المشرع الاردني من خلال الكشف عن جوانب القوة والضعف في التشريعات السياحية.
2- الباحثون: حيث تتيح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين والمختصين لإجراء دراسات مشابهه في سياق الامن السياحي.
3- وزارة السياحية حيث تفيدهم هذه الدراسة من خلال ما تقدمه من معلومات علمية حول الامن السياحي في الاردن والعوامل المؤثرة فيه، وبالتالي تساعدهم في التخطيط لبرامج التطوير السياحي مما يعزز كفاءة القطاع السياحي ويزيد من قدرة هذا القطاع على جذب السياح.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

اشتملت الدراسة الحالية على المصطلحات الآتية:

الدور: مستوى الاثر الذي يحدثة المتغير المستقل(التشريعات) في المتغير التابع (الامن السياحي) ويقاس من خلال الاستبانة التي أعدها الباحث لهذا الغرض.

التشريعات السياحية: النصوص التي تصدرها السلطة التشريعية في كل دولة بهدف توفير الأمن لكل من السائح وموضوع السياحة (رحماني، 2012). ويعرفها الباحث اجرائيا بانها النصوص القانونية التي يصدرها المشرع الاردن بهدف تحقيق الحماية للسياح والمرافق السياحية.

الامن السياحي: الخطط والإجراءات التي تهدف إلى حماية السياح من الهجمات والاعتداءات سواء المادية أم المعنوية .(Payam, 2016) ويعرفها الباحث اجرائيا بأنها مجموعة الاجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة الاردنية لتوفير الامن والسلامة للسياح من لحظة دخولهم الاردن الى لحظة مغادرتهم.

حدود الدراسة ومحدداتها:

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

- عينة من من طلبة تخصص السياحة في كلية عجلون الجامعية للعام الدراسي 2016/2015
- يقتصر تعميم نتائج الدراسة على الأداة التي تم استخدامها في هذه الدراسة للكشف دور التشريعات الاردنية في تعزيز الامن السياحي، وما تتمتع به من صدق وثبات، والتي هي من تطوير الباحث.

الطريقة والاجراءات:

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي، نظراً لملائمته لأغراض الدراسة

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة تخصص السياحة في كلية عجلون الجامعية للعام الدراسي 2016/2015 والبالغ عددهم (138) طالبا وطالبة، بواقع (101) طالب وطالبة في مستوى بكالوريوس و(37) طالب وطالبة في مستوى دبلوم بحسب الإحصاءات الصادرة عن الكلية للعام الدراسي2015 / 2016م.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، حيث تم توزيع أداة الدراسة على مجتمع وتم استعادة (67) وتم استبعاد (7) استبانة لعدم صلاحيتها للدراسة، وبالتالي أصبحت عينة الدراسة (60) طالبا وطالبة. ويبين الجدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها

الجدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

	الفئات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	37	0.62
	انثى	23	0.38
المؤهل العلمي	بكالوريوس	40	0.67
	دبلوم	20	0.33
	المجموع	60	100.0

أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة الحالية بالاستبانه وقد تم إعدادها بعد الإطلاع على تشريعات وزارة السياحية الاردنية ومجموعة القوانيين والانظمة المتعلقة بالسياحية، بالإضافة إلى الاطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة مثل دراسة (الغوينم، 2015) ودراسة (الخدام، 2015) إضافة إلى بعض الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وفي ضوء

ذلك تم إعداد الأداة في صورتها الأولية حيث تكونت من (28) فقرة تتعلق بدور التشريعات، موزعة على ثلاثة مجالات هي: (توفير الحماية للسياح، توفير الحماية للمرافق السياحية، تفعيل الإجراءات الإدارية لتعزيز الامن السياحي).

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق فقرات أداة الدراسة، وصلاحيتها، تم عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على (6) محكمين من المتخصصين في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء التطبيقية، ووزارة السياحية، وطلب منهم الحكم على مدى تحقيق أداة الدراسة للهدف من الدراسة ومدى مناسبة المجالات ومدى انتماء الكفايات للمجالات واقتراح ما يرونه مناسبا. وقد اقترح المحكمون تجزئة الفقرة (3) من المجال الأول الى فقرتين ليصبح المجال الاول مكونا من (11) فقرة بدلا من (10) فقرات، كما اقترح المحكمون إعادة صياغة فقرات الأداة بحيث تصبح معبرة عن دور التشريعات في تعزيز الامن السياحي بشكل قابل للقياس، وبالتالي اصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (29) فقرة.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة عددها (25) طالب وطالبة حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول (2) يبين هذه المعاملات، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

الجدول رقم (2) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا

المجالات	الاتساق الداخلي/ كرونباخ الفا
دور التشريعات السياحية الأردنية في توفير الحماية للسياح	0.82
دور التشريعات السياحية الأردنية في توفير الحماية للمرافق السياحية	0.91
دور التشريعات في تفعيل الإجراءات الإدارية لتعزيز الأمن السياحي	0.89
الكلي	0.88

المعيار الإحصائي:

تم اعتماد تدرج ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (كبيرة جدا، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جدا) وهي تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض الحكم على درجة الامتلاك:

من 1-أقل من 2.34 قليلة

من 2.34-أقل من 3.67 متوسطة

من 3.67 -5 عالية

إجراءات الدراسة:

قام الباحث بعدد من الإجراءات على النحو التالي:

1- تحديد هدف الدراسة والمتمثل بالكشف عن دور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي.
2- بناء أدوات الدراسة في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة ومن ثم التأكد من صدقها وثباتها وفقاً للإجراءات العلمية المتبعة في بناء الأدوات وحساب الصدق والثبات.
3- الحصول على أعداد مجتمع الدراسة من كلية عجلون الجامعية.
4- توزيع أدوات الدراسة (الاستبانات) على أفراد عينة الدراسة.

5- تعبئة البيانات اللازمة من قبل أفراد عينة الدراسة ثم الإجابة على فقرات الاستبانة كما يرونها معبرة عن وجهة نظرهم بكل صدق وموضوعية. وذلك بعد إحاطتهم علماً بأن إجاباتهم سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.
6- جمع البيانات ومن ثم إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسوب، ثم تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات، وإجراء التحليل الإحصائية المناسبة واستخراج النتائج، ومن ثم مناقشتها وتفسيرها ووضع التوصيات والمقترحات.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة الحالية على المتغيرات الآتية:

أولا: المتغير المستقل الرئيسي:

- **التشريعات الأردنية**

ثانيا: المتغيرات المستقلة الثانوية:

1- **الجنس:** وله مستويان ☐ ذكر ☐ أنثى

2- **المؤهل العلمي**: وله مستويان ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس

المتغير التابع: **الامن السياحي**

المعالجة الإحصائية

لتحقيق أغراض الدراسة؛ تم استخدام الإحصائيات الآتية:

للإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة لدور التشريعات في تعزيز الامن السياحي.

للإجابة عن السؤال الثاني؛ تم إجراء تحليل التباين الثنائي لدور التشريعات في تعزيز الامن السياحي على مجالات الأداة وفقاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل).

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الجزء نتائج هذه الدراسة ومناقشتها وفقا لتسلسل الأسئلة التي انطلقت منها الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

السؤال الاول: ما دور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي كما يراها طلبة تخصص السياحة في كلية عجلون الجامعية، من خلال استجاباتهم على فقرات الاستبانة في إطار مجالاتها الثلاث والجدول (3) ليوضح ذلك.

الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	3	دور التشريعات في تفعيل الإجراءات الإدارية لتعزيز الأمن السياحي	3.67	.69	مرتفع
2	1	دور التشريعات السياحية الأردنية في توفير الحماية للسياح	3.61	.82	متوسط

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
3	2	دور التشريعات السياحية الأردنية في توفير الحماية للمرافق السياحية	3.47	.83	متوسط
الدرجة الكلية			**3.58**	**.64**	**متوسط**

يبين الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.47-3.67) بانحراف معياري حيث جاء مجال **دور** التشريعات في تفعيل الإجراءات الإدارية لتعزيز الأمن السياحي في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.67) وبدرجة تقدير(مرتفعه) بينما جاء مجال دور التشريعات السياحية الأردنية في توفير الحماية للمرافق السياحية في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.47) وبدرجة تقدير(متوسطة). وبلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.58).

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدة، حيث كانت على النحو التالي:

1- دور التشريعات السياحية الأردنية في توفير الحماية للسياح.

الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال دور التشريعات السياحية الأردنية في توفير الحماية للسياح مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	11	كفلت التشريعات السياحية الأردنية بالحد من ظاهرة التسلل إلى الأردن	3.83	.85	**عال**
2	3	تتضمن التشريعات السياحية الأردنية عقوبات رادعة لمن يخل بأمن السياح ماديا	3.71	1.04	**عال**
3	4	تتضمن التشريعات السياحية الأردنية عقوبات رادعة لمن يخل بأمن السياح معنويا	3.66	1.01	**متوسط**
4	8	عملت التشريعات السياحية الأردنية على الحد من الظواهر الإجرامية ضد السياح	3.65	1.01	**متوسط**
5	10	قللت التشريعات السياحية الأردنية من الحوادث المتعلقة بالسياح	3.58	1.04	**متوسط**
6	9	فوضت التشريعات السياحية الأردنية الجهات الأمنية المختصة بالسياحة سلطات واسعة لضمان أمن السياح	3.56	1.04	**متوسط**
7	1	توفر التشريعات السياحية الأردنية الحماية الكافية للسياح منذ لحظة الوصول إلى الأردن وحتى مغادرتها	3.53	1.06	**متوسط**
8	6	استحدثت التشريعات السياحية الأردنية جهازا أمنيا خاصا لضمان أمن السياح	3.34	1.07	**متوسط**
9	2	توفر التشريعات السياحية الأردنية الراحة والطمأنينته للسائح طول فترة الإقامة	3.19	0.98	**متوسط**
10	7	قللت التشريعات السياحية الأردنية من الحوادث المتعلقة بالسياح	3.12	1.03	**متوسط**
11	5	تتسم التشريعات السياحية الأردنية بدرجة عالية من المرونة لمواكبة المستجدات السياحية	3.05	1.9	**متوسط**
المجال الكلي			3.61	.82	**متوسط**

يبين الجدول (4) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.05-3.83)، حيث جاءت الفقرة رقم (11) والتي تنص على" كفلت التشريعات السياحية الأردنية بالحد من ظاهرة التسلل إلى الأردن " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.83)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) ونصها " تتسم التشريعات السياحية الأردنية بدرجة عالية من المرونة لمواكبة المستجدات السياحية " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.05). وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.61).

المجال الثاني: دور التشريعات السياحية الأردنية في توفير الحماية للمرافق السياحية

الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال دور التشريعات السياحية الأردنية في توفير الحماية للمرافق السياحية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	عززت التشريعات السياحية من عمليات القبض على الفئات المضايقة للسياح ومحاكمتهم	3.61	.99	**متوسط**
2	6	عززت التشريعات السياحية من تأمين الاماكن السياحية	3.59	.98	**متوسط**
3	10	عززت التشريعات السياحية من تأمين النقاط الحساسة داخل ألاماكن السياحية	3.51	1.04	**متوسط**
4	8	وفرت التشريعات السياحية الحماية لاماكن راحة السياح"فنادق، مطاعم..."	3.49	1.01	**متوسط**
4	3	عززت التشريعات السياحية من تأهيل وتدريب أفراد جهاز الأمن السياحي	3.49	1.01	**متوسط**
6	2	عملت التشريعات السياحية على توفير نظام المعلومات الجغرافية الذكية (GIS) الذي يمكن من معرفة جميع البيانات عن المنشأة السياحية والأثرية	3.40	.98	**متوسط**
7	4	أوجبت التشريعات السياحية عمل اختبارات دورية لجهاز الأمن السياحي لضمان جاهزيتهم	3.38	1.00	**متوسط**
8	5	أوجبت التشريعات السياحية على جهاز الأمن السياحي التواجد بشكل دوري في المرافق السياحة لضمان الأمن والاستقرار	3.35	0.98	**متوسط**
9	**7**	عملت التشريعات السياحية على توفير مركز للدفاع المدني لحماية المنشآت السياحية والأثرية	3.33	1.03	**متوسط**
10	**9**	تضمنت التشريعات السياحية عقوبات رادعة للحفاظ على الثروة الأثرية وعدم اندثارها	3.30	1.17	**متوسط**
		المجال الكلي	**3.47**	**.83**	**متوسط**

يبين الجدول رقم (5) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.30-3.61)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على " عززت التشريعات السياحية من عمليات القبض على الفئات المضايقة للسياح ومحاكمتهم " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.61)، بينما جاءت الفقرة رقم (9) ونصها " تضمنت التشريعات السياحية عقوبات رادعة للحفاظ على الثروة الأثرية وعدم اندثارها " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.30). وبلغ المتوسط الحسابي لمجال المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص ككل (3.47).

المجال الثالث: دور التشريعات في تفعيل الإجراءات الإدارية لتعزيز الأمن السياحي

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال دور التشريعات في تفعيل الإجراءات الإدارية لتعزيز الأمن السياحي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	عززت التشريعات السياحية من إجراءات التأكد من أعداد المجموعات السياحية وجنسياتهم وأوراقهم الثبوتية	3.84	.97	**عال**
2	8	عملت التشريعات السياحية على تفعيل الرقابة للتأكد من دخول وخروج العاملين في المواقع السياحية.	3.77	1.04	**عال**
3	6	أوجبت التشريعات السياحية على جهاز الأمن السياحي ضرورة مرافقة السياح من لحظة الوصول وحتى لحظة المغادرة	3.76	.89	**عال**
4	7	ضرورة القيام بأعمال دورية لتأمين الحماية للسياح أوجبت التشريعات السياحية على جهاز الأمن السياحي	3.72	1.01	**عال**
5	3	وفرت التشريعات السياحية للسياح سهولة الانتقال ببين الأماكن السياحية	3.67	.91	**عال**
6	2	كفلت التشريعات السياحية توفير دليل سياحي لضمان تنفيذ البرنامج السياحي لفئات السياح المختلفة	3.66	.91	**متوسط**
7	4	أوجبت التشريعات السياحية العمل على متابعة شكاوى السياح واتخاذ الإجراءات المناسبة لها	3.57	1.06	**متوسط**
8	5	وفرت التشريعات السياحية البروشورات والنشرات الإرشادية على السياح في المنافذ الحدودية والمعابر والمطارات التي تعزز الأمن السياحي.	3.52	1.04	**متوسط**
		مجال المشاركة في البحوث والدراسات العلمية	3.67	.69	**عال**

يبين الجدول رقم (6) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.52-3.84)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "عززت التشريعات السياحية من إجراءات التأكد من أعداد المجموعات السياحية وجنسياتهم وأوراقهم الثبوتية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.84)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) ونصها " وفرت التشريعات السياحية البروشورات والنشرات الإرشادية على السياح في المنافذ الحدودية والمعابر والمطارات التي تعزز الأمن السياحي." بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.52). وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.67).

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات أفراد العينة لدور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي يعزى لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي حسب متغيري الجنس والمؤهل العلمي والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي حسب متغيري الجنس والمؤهل العلمي

			توفير الحماية للسياح		حماية للمرافق السياحية	تفعيل الإجراءات الإدارية	الدرجة الكلية
الجنس	ذكر	س	3.77		3.54	3.67	3.62
		ع	.58		.69	.72	.64
	أنثى	س	3.62		3.35	3.67	3.50
		ع	.61		.70	.61	.64
المؤهل العلمي	بكالوريوس	س	3.80		3.57	3.70	3.65

			توفير الحماية للسياح		حماية للمرافق السياحية	تفعيل الإجراءات الإدارية	الدرجة الكلية
		ع	.54	ع	.67	.65	.60
	دبلوم	س	3.60	س	3.35	3.62	3.48
		ع	.64	ع	.72	.75	.69

س= المتوسط الحسابي ع=الانحراف المعياري

يبين الجدول (7) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي حسب متغيري الجنس والمؤهل العلمي بسبب اختلاف فئات متغيرات الجنس والمؤهل العلمي. ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الثنائي على المجالات جدول (8) وتحليل التباين الثنائي للأداة ككل جدول (9).

الجدول رقم (8) تحليل التباين الرباعي المتعدد لأثر الجنس والمؤهل العلمي على مجالات دور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	توفير الحماية للسياح	.030	1	.030	.095	.759
هوتلنج=.023	الحماية للمرافق السياحية	.617	1	.617	1.441	.231
ح=.205	تفعيل الإجراءات الإدارية	.076	1	.076	.165	.685
المؤهل العلمي	توفير الحماية للسياح	3.503	1	3.503	*11.162	.001
هوتلنج=.054	الحماية للمرافق السياحية	4.103	1	4.103	*9.577	.002
ح=.005	تفعيل الإجراءات الإدارية	.907	1	.907	1.957	.163
الكلي	توفير الحماية للسياح	112.583	59			
	الحماية للمرافق السياحية	158.652	59			
	تفعيل الإجراءات الإدارية	152.966	59			

يتبين من الجدول رقم (8) الآتي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير الجنس في جميع المجالات.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير المؤهل العلمي في مجالي توفير الحماية للسياح وحماية المرافق السياحية، وجاءت الفروق لصالح بكالوريوس.

الجدول رقم (9) تحليل التباين الثنائي لأثر الجنس والمؤهل العلمي على دور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	.495	1	.495	1.311	.253
المؤهل العلمي	2.384	1	2.384	*6.313	.012
الخطأ	120.118	57	.378		
الكلي	132.614	59			

يتبين من الجدول رقم (9) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير الجنس، حيث بلغت قيمة ف 1.311 وبدلالة احصائية بلغت 0.253.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة ف 6.313 وبدلالة احصائية بلغت 0.012. وجاءت الفروق لصالح بكالوريوس.

مناقشة النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور التشريعات السياحية الأردنية في تعزيز الأمن السياحي، وتم استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات التي تم معالجتها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وكانت أبرز نتائج الدراسة على النحو الآتي:

1- أن دور التشريعات الاردنية في تعزيز الامن السياحي تراوح بين متوسط وعالي، وان تقديرات افراد عينة الدراسة على مجال الاداة ككل كان متوسطا، وربما تعود النتيجة السابقة الى أن الاستثمار في مجال السياحية وتنشيط عوامل الجذب السياحي لا زال دون المستوى المطلوب، فالسياحية لا تشكل نسبة عالية من مجمل الدخل المحلي لأغلب الدور العربية، وهذا يعود بالدرجة الاولى إلى أن التشريعات المتعلقة بالسياحية لا زالت بحاجة الى التطوير والتفعيل لتصبح قادرةً على مواكبة التطورات التي يشهدها القطاع السياحي، ويلاحظ أيضاً أن تطوير التشريعات المتعلقة بالسياحة لا يقف عند حد سن قواعد قانونية ذات طبيعة موضوعية فحسب بل يجب أن يرافق ذلك إيجاد نصوص قانونية محددة تتولى البحث بالجرائم ذات الصلة بالأمن السياحي.
2- إن مجال التشريعات المتعلقة في توفير الحماية للمرافق السياحية جاء في المرتبة الأخيرة والنتيجة السابقة تبدو منطقة الى حد ما وتنسجم مع ما تشهده الساحة العربية من أحداث واضطرابات الامر الذي فرض على الدول القريبة من البؤر تفعيل الاجراءات الادارية لدخول السياح لمنع عمليات التسلل والتجسس وغيرها من الاعمال الجرمية التي يقوم بها الاشخاص تحت غطاء السياحية.

والنتيجة السابقة منسجمة الى حد ما مع اغلب ما توصلت إليه الدراسات السابقة مثل، دراسة الخدام (2015) والتي أظهرت أن الشرطة تقوم بدور كبير على صعيد الإجراءات الإدارية لتامين حماية السياح.

3- أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الجنس في دور التشريعات الاردنية في تعزيز الامن السياحي ، وتلك نتيجة منطقية تدل على ان فقرات الاداة التي استخدمها الباحث كانت محل توافق بين تقديرات أفراد العينة، وبالتالي جاءت تقديراتهم منسجمة الى حد ما لذا لم تظهر فروق.
4- أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر المؤهل العلمي وكانت الفروق لصالح بكالوريوس، وربما تعود النتيجة السابقة الى أن طلبة البكالوريوس قد درسوا مساقات اكثر شمولا من طلبة الدبلوم وبالتالي توفرت لديهم القدرة على الحكم على فقرات الاستبانة بدقة، لذا كانت الفروق لصالحهم.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بالآتي:

1- تعزيز التشريعات السياحية والتي تضمن أمن السائح والمرافق السياحية في كافة مراحل العملية السياحية.
2- مراقبة أداء الفعاليات السياحية ومدى مطابقتها للتشريعات، وضبط المخالفات ، واتخاذ الإجراءات اللازمة.
3- التنسيق مع قيادات أمن الأقاليم المختصة وإدارة الدوريات الخارجية حول حراسة الأفواج السياحية وتخصيص آليات لمرافقتها إذا دعت الحاجة.

المراجع

المراجع العربية

أحلام، خان، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، أبحاث اقتصادية وإدارية -العدد السابع 2010، ص25-246.

أحمد أديب أحمد(2006)، " تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج السياحية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في الإحصاء والبرمجة غير منشورة، جامعة تشرين: دمشق، سوريا.

بظاظو، إبراهيم خليل(2010)، " تحليل واقع القطاع السياحي الأردني في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم خلال الأعوام (1999-2009)"، جامعة الشرق الأوسط، مركز دراسات العرب والعالم: عمان، الأردن، 2010م.

الجحني، علي بن فايز والصياد، عبد العاطي أحمد والبداينة، ذياب موسى وعبد الحميد، محمد فاروق. (٢٠٠٤م). الأمن السياحي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

الخدام، حمزة خليل(2015) دور الشرطة السياحية في حماية المنشآت السياحية والأثرية في الأردن، بحث مقدم للملتقى العلمي أمن وسلامة الآثار والمنشآت السياحية (الرياض 19-21/ 10 / 1436هـ الموافق 4-6 / 8 / 2015م.

الرواشدة، أكرم، دور المتاحف الأثرية الأردنية في جذب السياحة " مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،2014، 14(2) 576-588.

الضمور، هاني وفواز الحماد، 2001، العوامل المؤثرة في رضا السائح في منطقتي البادية الأردنية "الشمالية والوسطى". مجلة الدراسات الأردنية، (2) 28، -295-321

عبيدات، محمد، 2006، سلوك مستهلك، مدخل استراتيجي، (ط4)، عمان، دار وائل للنشر

الغويزم، سعيد مسيعد (2015) تصور إستراتيجي لتحقيق الأمن السياحي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف، المملكة العربية السعودية.

المجالي، عبد الحميد(2012) الأمن السياحي: المفاهيم والأخلاقيات، الندوة العلمية للأمن السياحي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية

Abu Tayeh, Sultan N& Mustafa, Meirna(2011), The Determinants of Public Expenditures in Jordan, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 8; May 2011

Ayob, N and Masron ،T (2014) Issues of Safety and Security: New Challenging to Malaysia Tourism Industry, an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License

Chen, Chien-Min; Chen, Sheu Hua & Lee, Hong Tau, (2011) "The Destination Competitiveness of Kinsmen's Tourism industry: exploring the interrelationships between tourist perceptions, service performance, customer satisfaction and sustainable tourism", Journal of Sustainable Tourism, Vol. 19, No. 2, PP.247-264

Payam, M (2016) Tourists' Security: The Need for Tourism Police in Bosnia and Herzegovina, British Journal of Economics, Management & Trade 12(1): 1-9.